

## الإقناع

- . فصل ويجب في الركاز الخمس .
- . ويجب في الركاز الخمس في .
- . الحال أي نوع كان من المال .
- . ولو غير نقد قل أو كثر .
- . ويجوز إخراج الخمس من غيره .
- . ويصرف مصرف الفئ المطلق .
- . للمصالح كلها ويجوز للإمام رد .
- . خمس الركاز أو بعضه لو واجده .
- . بعد قبضه وتركه له قبل قبضه : .
- . كالخراج وكما له رد خمس .
- . الفئ والغنيمة له أيضا رد .
- . الزكوات على من أخذت منه إن .
- . كان من أهلها لأنه أخذ .
- . بسبب متجدد كإرثها وقبضها .
- . عن دين كما تقدم في الباب .
- . فإن تركها له من غير قبض لم يبرأ .
- . ويجوز لو واجده تفرقته بنفسه .
- . وباقيه له ولو ذميا ومستأمنا .
- . بدارنا ومكاتبا وصغيرا ومجنونا .
- . ويخرج عنهما الولي إلا أن يكون .
- . واجده أجيرا فيه لطالبه .
- . فلمستأجره ولو أستؤجر لحفر .
- . بئر أو هدم شئ فوجده فهو له .
- . لا لمستأجر وإن وجد عبد فهو .
- . من كسبه لسيدته وإن وجد .
- . واجده من موات أو شارع أو .
- . أرض لا يعلم مالکها أو على .

- . وجه هذه الأرض أو في طريق غير .
- . مسلوك أو خربة أو في ملكه .
- . الذي أحياء - وإن علم مالکها .
- . - أو كانتا منتقلة إليه فهو له .
- . أيضا إن لم يدعه المالك لأن .
- . الركاز لا يملك بملك الأرض : .
- . فلو ادعاه بلا بينة ولا وصف فله .
- . مع يمينه وإن اختلف الورثة .
- . فادعى بعضهم أنه لورثهم وأنكر .
- . البعض فحكم من أنكر في نصيبه .
- . حكم المالك الذي لم يعترف به .
- . وحكم المدعين حكم المالك .
- . المعترف وإن وجد فيها لقطه .
- . فواجدها أحق من صاحب الملك .
- . وكذا حكم المستأجر والمستعير .
- . يجد في الدار ركازا أو لقطه فإن .
- . ادعى كل منهما أنه وجده أولا .
- . أو دفنه فقول مكثر لزيادة اليد .
- . إلا أن يصفه أحدهما فيكون له مع .
- . يمينه والركاز : ما وجد من .
- . دفن الجاهلية أو من تقدم من .
- . كفار في الجملة في دار إسلام .
- . أو عهد أو دار حرب وقدر .
- . عليه وحده أو بجماعة لا منعة لهم .
- . فإن لم يقدر عليه في دار الحرب .
- . إلا بجماعة لهم منعة فغنيمة : عليه .
- . أو على بعضه علامة كفر فقط .
- . فإن كان عليه أو على بعضه .
- . علامة المسلمين أو لم تكن عليه .
- . علامة كالأواني والحلي والسبائك .

